رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

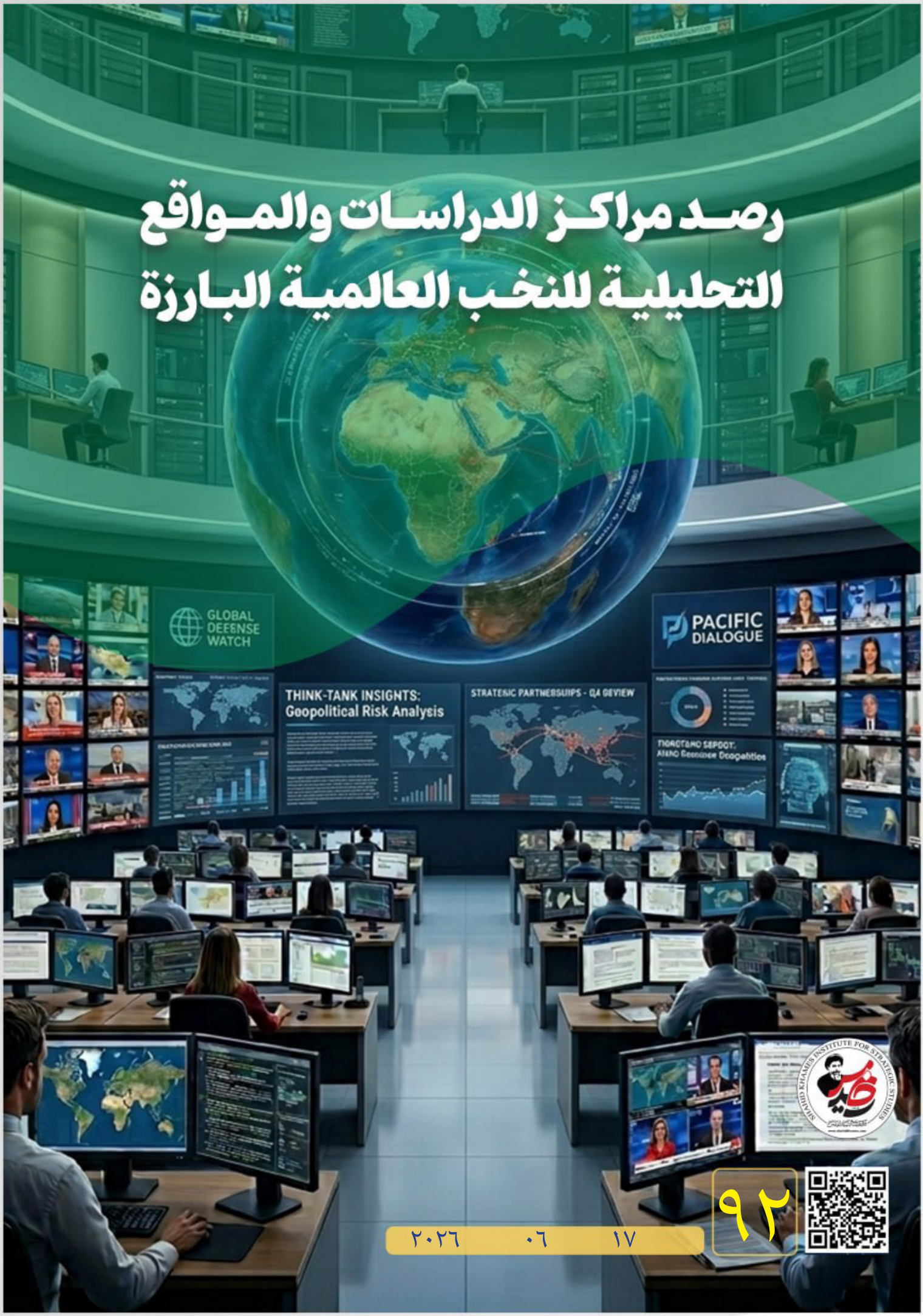

٩٢
١٧ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. من داخل العلاقة المعقدة بين ترامب ونتنياهو/ WSJ	٤
٢. ب إيران ربحت الحرب لكنها قد تخسر السلام/ FOREIGNAFFAIRS	٥
٣. هل تستطيع سفن الخليج الفارسي أن تصدّق كلام ترامب؟/ FOREIGNPOLICY	٦
٤. روسيا تريد إعادة ضبط أمن الخليج الفارسي؛ فهل تستطيع؟/ RT	٧
٥. ماذا ستتعلم الصين من حرب إيران؟/ FOREIGNPOLICY	٨
٦. دونالد ترامب يراهن على أن إيران تريد المال أكثر من القوة/ ECONOMIST	٩
٧. النظام النووي تحت الضغط؟/ IISS	١٠
٨. ترامب لم يشترِ السلام، بل اشترى الوقت/ YNETNEWS	١١
٩. بعد وقف إطلاق النار الموقّع مع الولايات المتحدة، النظام الإيراني في موقع قوة/ LEMONDE	١٢
١٠. ا الصدر والميليشيات وكفاح العراق من أجل السيادة/ ARABCENTERDC	١٣
١١. هل ستُغيّر مساعي مصدّري الخليج الفارسي للالتفاف على هرمز وجه المنطقة؟/ REUTERS	١٤
١٢. مجموعة السبع تدرس إنتاج الأسلحة بترخيص في أوكرانيا؛ لماذا الآن؟/ RT	١٥
١٣. أوروبا والصين؛ من وهم إدارة بكين إلى واقع الاعتماد المتبادل/ GLOBALTIMES	١٧
١٤. الوثيقة البيضاء الصينية حول الحوكمة العالمية؛ تحدّي بكين للنظام الدولي بقيادة الغرب/ GLOBALTIMES	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

لا يمكن تفسير التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط بمجرد عنوان «نهاية الحرب بين إيران وأميركا» أو «إعادة فتح مضيق هرمز». فما يتشكل اليوم هو إعادة ترتيب لمنظومة أمنية واقتصادية وجيوسياسية كاملة؛ منظومة تتداخل فيها مسارات الطاقة، والبرنامج النووي الإيراني، والتنافس الأميركي ــ الصيني، ومستقبل الوجود الإسرائيلي في لبنان، وضغوط واشنطن على العراق، وأمن الخليج الفارسي، بل وحتى أسعار البنزين في الولايات المتأرجحة الأميركية. وتكمن أهمية هذه اللحظة بالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي في أن المنطقة لم تعد مجرد موضوع لقرارات القوى الكبرى، بل تحولت هي ذاتها إلى ساحة حاسمة في حسابات العالم. للوهلة الأولى، قد يبدو الاتفاق بين إيران وأميركا مؤشراً إلى انحسار الأزمة؛ غير أن السرديات النخبوية تظهر أن هذا الاتفاق، أكثر من كونه سلاماً مستداماً، هو وقف إطلاق نار محسوب لإدارة الوقت والطاقة والسياسة الداخلية. فواشنطن تحتاج إلى إعادة فتح هرمز لتخفيف الضغط عن سوق النفط وأسعار الوقود، فيما تسعى طهران إلى توظيف موقعها في مرحلة ما بعد الحرب لترسيخ الردع وانتزاع مكاسب اقتصادية. وهذا التوازن المزدوج يجعل الاتفاق هشاً وشديد الأهمية في آن واحد: فإن نجح، قد يفتح الطريق أمام شكل محدود من خفض التصعيد؛ وإن فشل، فقد تكون عودة الأزمة أشد وأكثر كلفة من المرحلة السابقة. وفي هذا السياق، تحول مضيق هرمز إلى الرمز الأبرز للمرحلة الجديدة. فقبل الحرب، كان إغلاق هرمز يُعدّ في الغالب فرضية استراتيجية؛ أما الآن فقد أصبح تجربة واقعية تضطر الحكومات وشركات الطاقة وشركات التأمين والجيوش والأسواق العالمية إلى إدخالها في حساباتها الدائمة. وهذا ما يدفع دول الخليج الفارسي نحو استثمارات متسارعة في خطوط الأنابيب، والموانئ البديلة، ومسارات التصدير خارج المنطقة، وأصول الطاقة في الخارج. وبعبارة أخرى، لن يكون التنافس المستقبلي في الخليج الفارسي مقتصراً على إنتاج النفط والغاز، بل سيمتد إلى القدرة على عدم العبور من هرمز. وعلى المستوى السياسي، كشفت الحرب عن انقسامات خفية: بين ترامب ونتنياهو حول مواصلة الحرب أو قبول الاتفاق؛ وبين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين بشأن الكلفة الفعلية لاستخدام القوة؛ وبين إيران والجماعات القريبة منها حول ضبط الميدان بعد وقف إطلاق النار؛ وبين دول الخليج العربية بشأن المسارات البديلة والاعتمادات البنيوية. وحتى العراق ليس خارج هذا المنطق. فالنقاش حول نزع سلاح الجماعات المسلحة، من سرايا السلام إلى الحشد الشعبي، لم يعد مسألة داخلية فحسب، بل بات جزءاً من ضغط أميركي أوسع لتقييد نفوذ إيران في لحظة تحتاج فيها طهران إلى أدواتها الإقليمية أكثر من أي وقت مضى. ومن جهة أخرى، لا تنظر الصين وروسيا إلى التطورات من زاوية إيران وحدها. فالصين تستخلص دروساً تتعلق بالعقوبات، واحتياطيات الطاقة، ونقاط الضعف الأميركية، وضرورة التواصل مع مراكز القوة الفعلية في طهران. أما روسيا، فمن خلال طرحها للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، فتحاول تقديم نفسها بوصفها مورداً بديلاً للنظام الأمني. وفي الوقت نفسه، تُظهر أزمة النظام النووي العالمي والإخفاق المتجدد لنظام منع الانتشار أن الملف الإيراني لا يتحرك في فراغ، بل يشكل جزءاً من تآكل أوسع للقواعد الدولية. ومن هنا، فإن القراءة التفصيلية لهذا التحليل ضرورية لفهم سؤال جوهري: هل يتجه الشرق الأوسط بعد هذه الحرب نحو نظام أكثر استقراراً، أم يدخل فقط مرحلة أشد تعقيداً من التنافس والردع وانعدام الثقة؟ لا تزال الإجابة الحاسمة غير واضحة، لكن المؤشرات تدل على أن الفاعلين الإقليميين لم يعودوا قادرين على اتخاذ القرارات بعقلية ما قبل الحرب. فهرمز، والعراق، ولبنان، والبرنامج النووي الإيراني، وخطوط أنابيب الخليج الفارسي، وتنافس القوى الكبرى، أصبحت الآن أجزاء من ملف واحد. وأي قرار في أحد هذه المجالات قد ينتج تداعيات مباشرة في المجالات الأخرى. وهنا تحديداً تنفصل المتابعة اليومية للخبر عن الفهم الاستراتيجي للتحولات.

WSJ

من داخل العلاقة المعقدة بين ترامب ونتنياهو

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

تحولت علاقة ترامب ونتنياهو في الأسابيع الأخيرة من تعاون دافئ واستعراضي إلى توتر واضح ومكلف. ففيما يسعى ترامب إلى إنهاء الحرب مع إيران بصورة دائمة، بعدما ضغطت على الاقتصاد الأميركي وأبقت سعر البنزين فوق أربعة دولارات للغالون، بات شديد الاستياء من السلوك العسكري الإسرائيلي، ولا سيما في لبنان. ففي إحدى المكالمات الأخيرة سأل

نتنياهو: «لماذا تفجر المباني؟»، ثم شدد قائلاً: «أوقف تفجير المباني». وفي مكالمة أخرى حذّر من أن الركود العالمي الناجم عن الحرب قد يضع اسمه إلى جانب هربرت هوفر والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. ويتمحور الخلاف حول سعي ترامب إلى إنجاز الاتفاق مع إيران، مقابل رغبة نتنياهو في مواصلة الضغط العسكري. وبموجب مذكرة التفاهم الجديدة، وافقت طهران على إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل، مقابل إنهاء الحصار البحري الأميركي والسماح لها ببيع النفط في السوق. غير أن القضايا الأصعب، ولا سيما تفكيك البرنامج النووي الإيراني أو تقييده، أُرجئت إلى مفاوضات تمتد ستين يوماً. وقد فوجئ المسؤولون الإسرائيليون بإعلان وقف إطلاق النار، إذ كانوا يعتقدون أن ترامب أكثر ميلاً إلى الضربات العسكرية منه إلى الاتفاق، بل إن بعض القوات في إسرائيل كانت في حالة تأهب لهجمات محتملة. وحاول نتنياهو، في اتصالات عدة، دفع ترامب إلى التشكيك في الثقة بإيران، فسأل عن آليات التحقق من الاتفاق النووي وشدد على تاريخ عدم الثقة بالإيرانيين. ومع ذلك، قال ترامب لمقربين منه إن «لا أحد يستطيع السيطرة على نتنياهو» وإنه «يريد قصف الجميع»، واصفاً إياه بأنه شخص «رائع» لكنه أحياناً «يخرج عن السيطرة». وشرح أحد المسؤولين نمط الاتصالات بالقول إن نتنياهو يبيّن لماذا ينبغي تفجير مكان ما، وكيف تستطيع الاستخبارات الإسرائيلية تنفيذ ذلك، فيما يستمع ترامب؛ غير أن هذا النمط أصبح مرهقاً له. وتصاعد التوتر حين علم نتنياهو أن ترامب ينوي توقيع الاتفاق من دون تدخل مباشر من إسرائيل، فطلب لقاءً عاجلاً، وبعد أيام وُضع مشروع الاتفاق بين أيدي المسؤولين الإسرائيليين. وفي تصريحات مهينة، قال ترامب إن نتنياهو «يستأذن»، وأضاف أنه يصف أميركا بأنها «أكبر» وإسرائيل بأنها «أصغر». يأتي ذلك بينما يواجه نتنياهو انتخابات صعبة في الخريف، وتُظهر الاستطلاعات أن حصوله على أغلبية حاكمة لن يكون سهلاً، كما تبدو احتمالات دعم ترامب الانتخابي له أضعف من السابق. ورغم هذه التوترات، حافظ الطرفان في ولاية ترامب الجديدة على اتصالات مكثفة؛ إذ التقى نتنياهو ترامب سبع مرات على الأقل، وركز رسائله العامة على إبراز قربه منه، مستخدماً أدوات دعائية ومنصات التواصل لإظهار هذه العلاقة. ومن أبرز الرموز إهداؤه ترامب جهاز بيجر ذهبياً، في نسخة رمزية من الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لتفجير عناصر حزب الله، ويبدو أنها تركت أثراً كبيراً لدى ترامب. وخلال الحرب، بلغ التعاون العسكري الأميركي ــ الإسرائيلي مستوى غير مسبوق: حضر جنرالات إسرائيليون في غرف العمليات الأميركية، وانتشرت عشرات طائرات التزويد بالوقود الأميركية في مطارات وقواعد إسرائيل، واشتد التنسيق الجوي بين الطرفين. وفي البداية، أُعجب ترامب بدقة الهجمات وتصفية قادة إيرانيين، لكنه صار تدريجياً أكثر تشككاً في ادعاءات نتنياهو، ورفض حتى خطة لهجوم كردي على إيران لإسقاط النظام. كما أيّد نتنياهو استمرار الهجمات على بنى الطاقة الإيرانية، ومنها جزيرة خارك، وهو إجراء عارضه بعض مستشاري ترامب وقد يتعارض، بحسب طريقة تنفيذه، مع القانون الدولي الإنساني. أما اليوم، فإن العامل الأبرز في غضب ترامب هو استمرار إسرائيل في قصف لبنان رغم وقف إطلاق النار، حتى إنه وصف نتنياهو في إحدى المكالمات بأنه «مجنون»، وذكّره بأنه لولا دعمه ربما كان في السجن.

https://www.wsj.com/world/middle-east/inside-trump-and-netanyahus-

FOREIGNAFFAIRS

إيران ربحت الحرب لكنها قد تخسر السلام

FOREIGN AFFAIRS

اندلعت الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير، في وقت كانت فيه طهران تمرّ بمرحلة نادرة من الضعف: أزمات اقتصادية وبيئية عميقة، وتراجع في القدرة الدفاعية، واضطراب داخلي، وضغط خارجي عقب القمع الدموي لاحتجاجات يناير الذي أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص. ومع ذلك، وبعد أربعين يوماً من الحرب وشهرين من وقف إطلاق

نار هش، لم تنهَر الجمهورية الإسلامية، بل خرجت بردع جديد يتمثل في السيطرة على مضيق هرمز. وقد تحول هذا العامل، في نظر واشنطن، إلى «سلاح نووي اقتصادي» لإيران، لأن العالم أدرك أن أي هجوم على إيران قد يؤدي إلى إغلاق هرمز وإحداث اضطراب واسع في سوق الطاقة العالمية. غير أن انتصار إيران في الحرب والمفاوضات لا يعني بالضرورة النجاح في السلام. فمذكرة التفاهم ذات البنود الأربعة عشر بين إيران والولايات المتحدة أرجأت معالجة أعقد القضايا، ومنها قيود البرنامج النووي، إلى فترة تفاوض تمتد ستين يوماً. وتضمن المذكرة عبوراً آمناً ومجانياً للسفن التجارية عبر مضيق هرمز خلال هذه المدة، بينما يتعين على إيران، وربما الولايات المتحدة، التوصل إلى تفاهم بشأن إدارة المضيق بعد الحرب. غير أن طهران أعلنت بوضوح أنها تعتزم، بعد انتهاء هذه الفترة، فرض قيود ورسوم جديدة على عبور السفن. وقد صرّح محمد باقر قاليباف بأن «مضيق هرمز لن يعود أبداً إلى وضعه السابق»، وأن إيران «ستتقاضى بطبيعة الحال رسوماً» مقابل الخدمات التي تقدمها. وهذا النهج مغرٍ لإيران التي تكبدت أضراراً اقتصادية كبيرة خلال الحرب وتسعى إلى إزالة صورة الضعف، لكنه قد يضعف ردعها الجديد ويزيد احتمال عودة الحرب إذا حاولت ترسيخ وضع لا يعيد فتح هرمز بصورة كاملة وحرة ومن دون رسوم أمام كل حركة الملاحة البحرية. فإذا استخدمت إيران هرمز مصدراً للدخل، تراجعت قيمته كضمانة أمنية، لأن ردع المضيق يعتمد تحديداً على صدقية التهديد بإغلاقه، لا على تعطيل دائم للعبور التجاري. وتثبت مذكرة التفاهم وقفي إطلاق النار الهشين في إيران ولبنان، وتكرر التزام إيران بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي، وتَعِد بإنهاء الحصار البحري الأميركي وإصدار إعفاءات من وزارة الخزانة لبيع النفط الإيراني، كما ترسم إطاراً افتراضياً لاتفاق نهائي يشمل رفعاً كاملاً للعقوبات مقابل حسم مصير اليورانيوم عالي التخصيب. غير أن التوصل إلى اتفاق شامل صعب: فواشنطن تحتاج في اتفاق نووي معقد إلى صبر ورقابة وآليات تحقق، وبنية العقوبات في ولاية ترامب الأولى صُممت عمداً بصورة مركبة ومتعددة الطبقات، والقيادة الإيرانية الجديدة لا تثق بتعهدات ترامب، خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، كما قد تضغط إسرائيل لمنع اتفاق واسع. وفي مايو، أنشأت إيران آلية جديدة باسم «سلطة مضيق الخليج الفارسي»، ووسعت نطاق المياه التي تدعيها، واشترطت مرور السفن بالحصول على إذن مسبق، وأعلنت أن السفن العسكرية غير المرغوب فيها لا يحق لها العبور؛ وهي شروط لم تكن قائمة قبل الحرب. والمشكلة أن هذه السلطة تُعد مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وخاضعة للعقوبات الأميركية، فيما يخضع الحرس نفسه لعقوبات من الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا وغيرها. لذلك، حتى إذا انضمت عُمان إلى إدارة مشتركة للمضيق ووافقت الولايات المتحدة على نوع من آلية الرسوم، فإن كثيراً من الشركات الغربية والدولية ستتجنب الدفع أو التعاون، وقد يتحول المضيق عملياً إلى مسار لـ«أسطول الظل» والسفن المقاومة للعقوبات. وهكذا تجد إيران نفسها بين خيارين: استخدام هرمز لتوليد الدخل، أو الحفاظ عليه ضمانة أمنية. والجمع بينهما صعب. فمصلحة طهران المستدامة تكمن في فتح المضيق كاملاً، بلا رسوم ولا عوائق. وإذا سعت بثقة مفرطة إلى معاقبة الولايات المتحدة في هرمز، فلن تخلق شروطاً مستقرة لبقائها؛ إذ إن القدرة على إغلاق المضيق هي أقوى ضمانة أمنية للجمهورية الإسلامية، وأحكم تصرف هو عدم استخدامها.

https://www.foreignaffairs.com/iran/iran-won-war-may-lose-peace

FOREIGNPOLICY

هل تستطيع سفن الخليج الفارسي أن تصدّق كلام ترامب؟

بعد إغلاق مضيق هرمز منذ مطلع مارس، تحول المسار الحيوي للخليج الفارسي إلى إحدى أكثر بؤر الأزمة تعقيداً في تجارة الطاقة العالمية، إذ أدت كثرة البيانات المتناقضة إلى جعل مالكي السفن غير قادرين على تحديد ما إذا كان عبور هذا الممر خطوة ذكية أم محفوفة بالمخاطر. ومع إعلان اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران، يُتوقع أن تنفك عقدة الازدحام البحري، غير أن المسألة الأساسية لا تزال غير واضحة: كيف يمكن إخراج مئات السفن العالقة في الخليج الفارسي

بصورة آمنة ومنظمة، وما الذي سيحدث إذا عجز بعضها عن المغادرة؟ أعلن ترامب أن الاتفاق يتيح إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل ومن دون رسوم، بالتزامن مع الرفع الفوري للحصار البحري الأميركي، وكتب مخاطباً السفن: «شغّلوا محركاتكم» و«دعوا النفط يتدفق». غير أن تشغيل المحركات هو أبسط أجزاء المسألة، لأنها كانت عملياً قيد التشغيل؛ أما التعقيد الحقيقي فيكمن في الوضع القانوني والأمني للعبور. فعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم وُقعت رقمياً في ١٥ يونيو من جانب ترامب ونائبه جيه دي فانس ومحمد باقر قاليباف، فإن مراسم التوقيع الرسمية حُددت في ١٩ يونيو. ولذلك، تتحرك السفن حتى ذلك الحين في فضاء من الغموض القانوني. وبعد ساعات من إعلان الاتفاق، بدأت بعض السفن التحرك، ووصف ترامب المسار الجنوبي في المياه الإقليمية العُمانية بأنه «آمن ونظيف تماماً»، إلا أن بيانات تتبع السفن لم تُظهر سوى عبور محدود لعدد من ناقلات النفط، فيما بقيت معظم السفن بانتظار التوقيع الرسمي على وقف إطلاق النار. وهناك غموض آخر يتعلق بالتوقيت الفعلي لإعادة الفتح: فقد قال ترامب إن المضيق سيكون مفتوحاً بالكامل يوم الجمعة، بينما تحدثت تقارير إيرانية عن إعادة فتحه «خلال ٣٠ يوماً ووفق ترتيبات إيرانية». لذلك، فإن نجاح عبور عدد قليل من السفن لا يضمن أمن عبور السفن الأخرى. ولا يزال خطر اشتعال الأزمة مجدداً قائماً. فقد قالت الولايات المتحدة وإيران وباكستان إن الاتفاق يشمل وقف العنف في لبنان، لكن إسرائيل أعلنت أن قواتها ستبقى هناك، فيما حذرت إيران من أنها ستعدّ أي هجوم عسكري إسرائيلي على لبنان أو استمرار الاحتلال انتهاكاً لمذكرة التفاهم. وإذا صمد وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً، فسيكون السؤال التالي هو ترتيب خروج السفن؛ إذ إن نحو ٦٠٠ سفينة عالقة في الخليج الفارسي، ومن المرجح أن تنشأ منافسة شديدة على أولوية العبور. كما أن الحوافز التجارية مهمة: فالنفط والغاز والمشتقات النفطية تحقق أرباحاً كبيرة إذا خرجت مبكراً، كما أن الأسمدة الكيماوية تكون ذات قيمة إذا وصلت قبل موسم الزراعة، لكنها قد تفقد قيمتها بعد ذلك. ومع ذلك، لا توجد جهة واضحة ومتفق عليها لتحديد ترتيب العبور؛ فإيران تعدّ نفسها مسؤولة، بينما تقول الولايات المتحدة إن الجميع أحرار في المغادرة. كما أن مسألة المسار لم تُحل بعد؛ فقد تعطل نظام فصل حركة الملاحة البحرية المشترك بين إيران وعُمان بعد الحرب، وباتت السفن تختار بين المسار الشمالي بمحاذاة الساحل الإيراني والمسار الجنوبي بمحاذاة الساحل العُماني. ومن المرجح أن يكون المسار الجنوبي أكثر إقبالاً، لكنه لا يحتمل سوى نحو ١٠ في المئة من الحجم المعتاد لحركة المرور في المضيق. أما المسار الشمالي فهو أنسب للسفن القريبة من إيران أو الناقلة للنفط الإيراني، لكنه يمثل عملياً خياراً صعباً للسفن الغربية بسبب العقوبات. كذلك يثير الغموض بشأن رسوم العبور أزمة إضافية؛ إذ تتحدث إيران عن تقاضي «رسوم خدمات» مقابل المرور عبر مياهها، بينما يشدد ترامب على أن هرمز سيبقى «دائماً ومن دون رسوم». وفوق ذلك، يبقى خطر الألغام قائماً؛ فما لم تُعلن بوضوح المسارات التي أُزيلت منها الألغام ومواقع الألغام، فلن يبادر إلى التحرك مبكراً سوى المشغلين الأكثر قبولاً للمخاطر. إن عودة هرمز إلى وضعه الطبيعي لا تقتصر على خروج السفن العالقة؛ بل يجب أيضاً استئناف دخول السفن إلى الخليج الفارسي. وإذا كان دفع الرسوم من جانب السفن الغربية يتطلب رفع جزء من العقوبات المفروضة على إيران، فسيكون ذلك أحد النتائج الساخرة لهذه الحرب.

https://foreignpolicy.com/١٧/٠٦/٢٠٢٦/trump-hormuz-cease-fire-

RT

روسيا تريد إعادة ضبط أمن الخليج الفارسي؛ فهل تستطيع؟

قدّمت روسيا النسخة المحدّثة من «مفهوم الأمن الجماعي للخليج الفارسي» في ظل تصاعد التوترات المحيطة بإيران، والتهديدات المتصلة بأمن الملاحة البحرية والبنى التحتية للطاقة، وانعدام الثقة العميق بين الفاعلين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وهي عوامل كشفت مجدداً هشاشة التوازن الأمني في هذه المنطقة. وترى موسكو أن الخليج الفارسي يمر بمرحلة حرجة، وأن الحل يكمن في عمل سياسي —

دبلوماسي جماعي، وتسويات طويلة الأمد، وتحويل المنطقة إلى فضاء للتعاون والتنمية المستدامة وقابلية التنبؤ. ولا تمثل هذه المبادرة رداً ظرفياً على أزمة بعينها، بل هي امتداد لمسار بدأ منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتكامل في نسخ أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و٢٠١٩ و٢٠٢١. غير أن ما يميز نسخة ٢٠٢٦ هو أنها لا تركز حصراً على هندسة أمنية مستقبلية، بل تشدد على إجراءات فورية قابلة للتفاوض: منع الحوادث العسكرية، وحماية الملاحة، وأمن البنى التحتية للطاقة، والحد من التسلح، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، ومنع استخدام أراضي دولة ما لشن هجوم على دولة أخرى. ويتمثل المحور الأول لهذا الطرح في احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول ووحدة أراضيها؛ وهي مبادئ تكتسب أهمية خاصة في منطقة متأثرة بالضغوط الخارجية. أما المبدأ الثاني فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فقد أظهرت تجارب العراق وسوريا واليمن وليبيا أن محاولات إعادة هندسة الواقع السياسي بالقوة تفضي إلى نتائج مدمرة. ويتمثل المبدأ الثالث في تعددية شاملة، لأن أمن الخليج الفارسي لا يمكن أن يستقر ضمن صيغ مغلقة ومن دون مراعاة مصالح جميع الفاعلين، بمن فيهم إيران، ودول الخليج العربية، والعراق، والقوى الخارجية. ومن المفاهيم المركزية في هذا الطرح «عدم قابلية الأمن للتجزئة»، أي إن أمن طرف ما لا ينبغي أن يُعزَّز على نحو يجعل الطرف الآخر يشعر بأنه مهدد مباشرة. إن كثافة القواعد والقوات البحرية والجوية والطائرات المسيّرة والموانئ والممرات البحرية الضيقة ومنشآت الطاقة جعلت الخليج الفارسي منطقة يمكن فيها لأي خطأ أو حادث أن يتحول إلى أزمة دولية. ومن هنا، تُطرح خطوط الاتصال الطارئة، وتبادل المراقبين، وحوار وزارات الدفاع، وشفافية الأنشطة العسكرية بوصفها أدوات لتقليل المخاطر. ويحتل مضيق هرمز موقعاً خاصاً في هذا المفهوم، لأن جزءاً مهماً من تجارة الطاقة العالمية يمر عبره، وأي تهديد له يطال في آن واحد دخل وأمن دول المنطقة واستقرار الاقتصاد العالمي. وفي مجال الحد من التسلح، تُطرح مقترحات مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ومنع التراكم المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، وخفض القدرات العسكرية بصورة متوازنة؛ وهو أمر بالغ الأهمية لمنطقة تُعد من أكبر أسواق السلاح في العالم. وفي مجال منع الانتشار، يدعم الطرح الروسي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أظهرت الأزمة المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني والترسانة الإسرائيلية غير المعلنة أن المقاربات الانتقائية عاجزة عن إنتاج أمن مستدام. كما أصبح البعد الاقتصادي أكثر حضوراً في النسخة الجديدة، إذ لا يُنظر إلى الأمن بوصفه مجرد غياب للحرب، بل باعتبار التجارة والاستثمار ومشاريع النقل والروابط الإنسانية والتعاون البيئي والبنى التحتية جزءاً منه أيضاً. وخلاصة الطرح أن الخليج الفارسي يقف بين مسارين: استمرار التهديد والضغط العسكري والعقوبات والحوادث الخطرة؛ أو التحرك التدريجي نحو قواعد مشتركة، واحترام السيادة، وحماية المسارات البحرية، ومنع الهجمات على البنى التحتية المدنية. ومن منظور موسكو، لن يستقر أمن الخليج الفارسي إلا إذا بُني بصورة مشتركة، لا على أساس هيمنة قوة واحدة، بل عبر الحوار والضمانات المتبادلة والخطوات العملية الصغيرة.

https://www.rt.com/news/-٦٤١٧٤٩russia-gulf-security-reset/

FOREIGNPOLICY

ماذا ستتعلم الصين من حرب إيران؟

مع احتمال انحسار الحرب ضد إيران بعد قرابة أربعة أشهر، تنشغل بكين بتقييم التداعيات الاستراتيجية لهذه الأزمة على مصالحها. فإعلان الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران واحتمال إعادة فتح مضيق هرمز، رغم ما يحيط بهما من غموض واسع، لا يمثلان بالنسبة إلى الصين مجرد تطور شرق أوسطي، بل يحملان مجموعة من الدروس المتعلقة بالعقوبات والطاقة وسلاسل الإمداد وحروب الاستنزاف ومواطن الضعف الأميركية. وستكون الأولوية الأولى للصين على الأرجح تثبيت

علاقتها مع الفاعلين الجدد في بنية القوة داخل إيران. فقبل الحرب، كانت بكين ترتبط بعلاقات وثيقة مع البنية السياسية الرسمية في طهران، غير أن صلاتها بالحرس الثوري، الذي يُوصَف الآن بأنه القوة الأكثر هيمنة في هيكل السلطة الإيرانية، كانت نسبياً أكثر محدودية. وعلى الرغم من وجود علاقات بين بعض الشركات الصينية وقنوات استخبارية بين البلدين، فمن المرجح أن تبحث بكين عن وسيط موثوق في النظام الإيراني الجديد؛ شخصية دبلوماسية وذات خبرة قادرة على التكيف مع الترتيب الجديد للقوة. بل يُطرح احتمال دعوة غير معلنة لبعض الشخصيات الرفيعة في الحرس الثوري إلى بكين قبل نهاية العام. وفي ملف العقوبات، إذا انتهت الولايات المتحدة إلى رفع جزء من العقوبات المفروضة على إيران، فقد يمنح ذلك الشركات الصينية جرأة أكبر على تجاهل العقوبات الأميركية. فقد وسعت بكين في السنوات الأخيرة أدواتها المضادة للعقوبات، وقد تتحرك الشركات الصينية بوضوح أكبر في مواجهة قيود واشنطن، انطلاقاً من حساب مفاده أنها ستحظى بدعم الحكومة المركزية إذا تصاعد التوتر. ومن غير المرجح أن تكرر الصين نموذج إيران في تعطيل حرية الملاحة بصورة مباشرة، لأنها لا تسيطر، خلافاً لإيران، على ممر شبيه بهرمز، لكنها قد تستخدم نفوذها على سلاسل الإمداد الحيوية بقدر أكبر من الجرأة. وفي قطاع الطاقة، وخلافاً للتصور الأولي، ستزداد شهية الصين للنفط بعد هذه الحرب. فعلى الرغم من أن أزمة إيران سرعت الاتجاه العالمي نحو الطاقات المتجددة، لا يزال الاقتصاد الصيني معتمداً على الوقود الأحفوري. وقد أدارت الصين اضطراب وارداتها من النفط الإيراني بكفاءة نسبية، بل حافظت خلال الحرب على جزء من صادراتها من الوقود. ويعود هذا الصمود أساساً إلى احتياطياتها النفطية الاستراتيجية الضخمة والغامضة، التي تُقدَّر بنحو ١/٣ مليار برميل. فقد تراجعت واردات الصين النفطية من نحو ١١/٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥ إلى ٧/٨ ملايين برميل في مايو، لكن يُتوقع أن تسحب بكين نحو مليون برميل يومياً من احتياطياتها خلال الأشهر المقبلة. لذلك ستنتظر غالباً انخفاض الأسعار لإعادة بناء مخزونها، بالتوازي مع تنويع أوسع لمصادر النفط، بما في ذلك روسيا وأميركا اللاتينية. كما قد تتيح الأزمة الاقتصادية الأعمق في إيران فرصة لشراء نفط أرخص، على غرار سلوك الصين في مفاوضات الطاقة مع روسيا بعد حرب أوكرانيا. وستراقب الصين أيضاً بدقة مسار إعادة بناء المخزونات التسليحية الأميركية بعد الحرب، وقد تزيد من التجسس الرقمي والبشري لتقدير القوة الأميركية الفعلية، خصوصاً مع وصف مكافحة التجسس الأميركية بأنها أضعف من السابق. وفي الهامش، تعكس سياسة الصين حيال ميانمار براغماتية أمنية واضحة؛ فاستقبال زعيمها العسكري بعد انتخابات مدعومة صينياً يظهر أن بكين تميل أكثر إلى الحكم العسكري، واضعة حماية مواطنيها ومصالحها التجارية وأمن حدودها في الصدارة، حتى لو تطلب ذلك التعامل مع الجيش وشبكات التهريب والقمار والجريمة الحدودية. وفي الوقت نفسه، تعكس تحذيرات الصين من «سلاحف» و«أسماك جاسوسة» مزودة بحساسات إلكترونية ارتياباً بنيوياً داخل جهازها الأمني. أما في التكنولوجيا، فإن تعليق نموذج متقدم للذكاء الاصطناعي بعد أمر أميركي بتقييد وصول الأجانب إليه يبيّن أن سباق الذكاء الاصطناعي صار أكثر ارتباطاً بالأمن القومي. وفي الداخل الصيني، يكشف الانكماش المفاجئ لمبيعات التجزئة في مايو، للمرة الأولى منذ ٢٠٢٢، وتراجع مبيعات السيارات الكهربائية للشهر الخامس على التوالي، استمرار حذر الأسر والقلق من الحرب والبطالة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي وهشاشة بيئة ما بعد كورونا.

https://foreignpolicy.com/١٦/٠٦/٢٠٢٦/china-iran-war-

ECONOMIST

The Economist

دونالد ترامب يراهن على أن إيران تريد المال أكثر من القوة

بعدما عجزت الهجمات العسكرية عن دفع إيران إلى الهزيمة، بُنيت الاستراتيجية الجديدة لواشنطن على افتراض مفاده أن بالإمكان تحقيق نتيجة سياسية وأمنية عبر الحوافز الاقتصادية. فبعد أسابيع من المفاوضات حول كيفية إنهاء الحرب، وُقّعت مذكرة سلام قصيرة بين رئيسي البلدين، يتمثل مضمونها الأساسي في الوعد بتوفير موارد مالية واسعة لإيران، شرط أن تتمكن طهران

من إقناع الرئيس الأميركي بأنها تخلت عن أي برنامج يهدف إلى امتلاك سلاح نووي. ويقوم منطق هذا الاتفاق على «الجزرة»، ويبدو أنه يفتقر إلى أداة ضغط فعالة أو «عصا» واضحة. ومن هذا المنظور، تراهن واشنطن عملياً على تقييم مفاده أن حاجة إيران إلى المال وإعادة البناء الاقتصادي وتخفيف الضغوط الداخلية ستتغلب على دوافعها المرتبطة بالقوة والأمن. غير أن هذا افتراض كبير ومحفوف بدرجة عالية من عدم اليقين؛ إذ إن المسألة النووية الإيرانية ليست مجرد ملف اقتصادي، بل ترتبط بالمكانة الإقليمية والردع وأمن النظام وتوازن القوى في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الاتفاق الجديد قد يوفر طريقاً لإنهاء الحرب بصورة فورية، فإنه يطرح أسئلة صعبة أمام دول المنطقة. فإذا حصلت إيران على امتيازات مالية واسعة من دون وجود آلية حاسمة وقابلة للتحقق وملزمة لكبح برنامجها النووي وسلوكها الإقليمي، فقد يصبح التوازن الأمني في الشرق الأوسط أكثر غموضاً من ذي قبل. وفي المقابل، إذا كانت إيران قد توصلت فعلاً إلى قناعة بأن تكاليف الحرب والعزلة أثقل من مكاسب المواجهة، فقد يشكل هذا الاتفاق بداية لنوع من إدارة الأزمة. لذلك، لا تكمن المسألة الأساسية في توقيع مذكرة سلام قصيرة، بل في مدى صدقية آلياتها. ويتوقف نجاح هذا المسار على ما إذا كانت طهران مستعدة، مقابل منافع اقتصادية ملموسة، لقبول قيود حقيقية وقابلة للقياس أم لا. وإلا فإن اتفاقاً يستند إلى وعود مالية أكثر مما يستند إلى ضمانات تنفيذية قد لا يكون سوى هدنة مؤقتة في الأزمة؛ هدنة يمكن، من دون تصميم أدق، أن تمهد لأزمات أكبر في المستقبل.

https://www.economist.com/leaders/١٨/٠٦/٢٠٢٦/donald-trump-

IISS

النظام النووي تحت الضغط؟

عُقد المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، خلال الفترة من ٢٧ أبريل إلى ٢٢ مايو ٢٠٢٦، لكنه أخفق مرة أخرى في التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية. وقد كشف هذا الفشل اتساع الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها؛ وهي فجوة كانت مكرسة منذ البداية في بنية المعاهدة. وكان السبب الرئيسي للانسداد هو الخلاف حول الصياغات المتعلقة بعدم امتثال إيران، وإن كانت الهجمات على المنشآت النووية في الأزمات الإقليمية، من الشرق الأوسط إلى

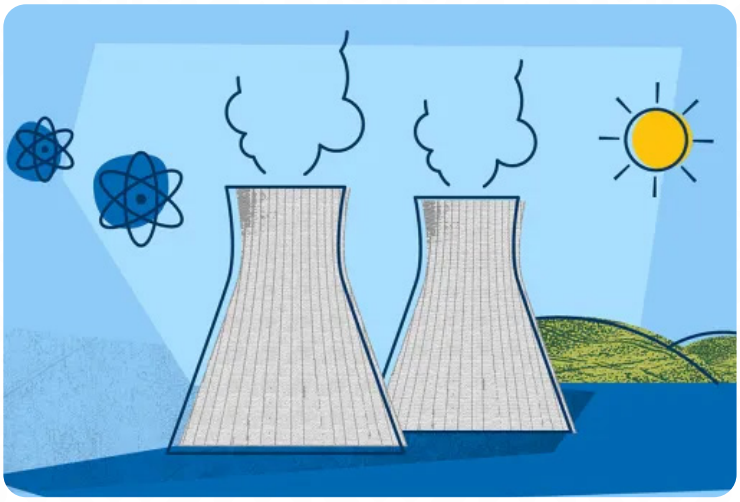

أوكرانيا، قد جعلت مسار التوافق أكثر صعوبة. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي فُتحت للتوقيع عام ١٩٦٨ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠، الركيزة الأساسية للنظام النووي العالمي. وبأعضائها الـ١٩١، تُعد أوسع نظام للحد من الأسلحة النووية في التاريخ. ولا توجد خارجها سوى أربع دول، ثلاث منها، وهي الهند وإسرائيل وباكستان، تمتلك أسلحة نووية، فيما انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة. وقد اعتُرف بالدول الخمس التي أجرت تجارب نووية قبل عام ١٩٦٧، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي انتقل مقعده إلى روسيا، والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، بوصفها دولاً حائزة للأسلحة النووية، في حين تعهدت ١٨٦ دولة أخرى بالامتناع عن امتلاك القنبلة. واستندت الصفقة الأساسية للمعاهدة إلى تخلّي الدول غير النووية عن إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها، مقابل امتناع الدول النووية عن نقل تكنولوجيا هذه الأسلحة والتفاوض، بحسن نية، وفق المادة السادسة، بشأن نزع السلاح النووي. وفي المقابل، أُقر الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في البحث والإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومع ذلك، لم تتمكن مؤتمرات المراجعة في أعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٢ و٢٠٢٦ من إصدار وثيقة توافقية، فيما يعود آخر نجاح في هذا المجال إلى عام ٢٠١٠، أي إن ستة عشر عاماً مضت منذ آخر إجماع. في مؤتمر ٢٠٢٦، حاول رئيس الجلسة تمهيد الطريق للتوافق عبر تقديم مسودة أولية في الأسبوع الثاني ثم مراجعة الوثيقة أربع مرات. وناقشت اللجان الرئيسية الثلاث قضايا نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين، ومنع الانتشار والضمانات، والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، لكنها لم تتوصل إلى توصيات موضوعية مشتركة. وفي النهاية، وُزعت النسخة الرابعة من الوثيقة مساء اليوم السابق لليوم الختامي، غير أنه تقرر في الخامسة مساء اليوم الأخير عدم طرحها للاعتماد. وكان الخلاف حول نزع السلاح يضغط جوهرياً على «الصفقة الكبرى» للمعاهدة؛ إذ إن نمو الترسانة النووية الصينية، وقرار بريطانيا عام ٢٠٢١ رفع سقف الرؤوس النووية، وانتهاء معاهدة نيو ستارت في فبراير ٢٠٢٦، وزوال القيود الملزمة على الترسانتين الاستراتيجيتين الأميركية والروسية، وإعلان فرنسا في مارس ٢٠٢٦ خطة لزيادة مخزونها من الرؤوس النووية، كلها عوامل جعلت آفاق نزع السلاح أكثر قتامة. وتحدثت الولايات المتحدة عن ضبط تسلح واستقرار استراتيجي متعدد الأطراف بدلاً من إحياء الرقابة الثنائية مع روسيا، خشية تنامي القدرة النووية الصينية. أما روسيا فاقترحت في سبتمبر ٢٠٢٥ الالتزام بقيود نيو ستارت عاماً واحداً إذا التزمت واشنطن، لكن الإشارة إلى المعاهدة حُذفت من النسخة النهائية. وفي ملف إيران، أكدت المسودة النهائية، من دون تسمية إيران صراحة بوصفها منتهكة للمعاهدة، أنها «لا يمكن أبداً أن تسعى إلى حيازة أو تطوير أو امتلاك سلاح نووي». وأصرت واشنطن على هذه العبارة وعدّت إيران منتهكاً متكرراً للمعاهدة، بينما حمّلت إيران الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والدول الواقعة تحت المظلة النووية الأميركية مسؤولية الإخفاقات المتكررة، من دون تسمية الصين وروسيا. كما كان حذف الفقرات المتعلقة بكوريا الشمالية ومحطة زابوريجيا قد يثير اعتراض كوريا الجنوبية وأوكرانيا. ورغم هذا الفشل، فإن غياب وثيقة توافقية لا يشكل معياراً كاملاً لصحة نظام منع الانتشار؛ إذ لا يزال النظام النووي العالمي قائماً على مصلحة مشتركة بين الدول النووية وغير النووية في منع الانتشار. ومع أن بعض الدول غير النووية تبدي اهتماماً أكبر بالردع النووي، وظهر استياؤها في معاهدة حظر الأسلحة النووية عام ٢٠١٧، فإن الخروج الجماعي من المعاهدة لا يزال مستبعداً. وستكون الفرصة التالية للإجماع في عام ٢٠٣١، حين يكون قد مضى أكثر من عشرين عاماً على آخر وثيقة ناجحة.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٢٠٢٦/٠٦/a-

YNETNEWS

ترامب لم يشترِ السلام، بل اشترى الوقت

تنطوي مذكرة تفاهم هرمز، التي وُقعت في منتصف يونيو، في بنيتها على فترة تمتد بين أربعين وخمسين يوماً لإزالة الألغام. والقراءة التقليدية لهذه الفترة تعدّها ضرورة فنية، إذ إن جمع الذخائر وتطهير المسارات يحتاجان إلى وقت. غير أن القراءة السياسية تُظهر أن هذه المهلة تمثل جوهر الاتفاق نفسه. فتوقيت الاتفاق لم يُضبط وفق منطق الدبلوماسية وحده، ولا وفق تقويم

سوق الطاقة فحسب، بل صُمم بالنظر إلى الانتخابات النصفية الأميركية المقررة في ٣ نوفمبر ٢٠٢٦، وبحساب عكسي انطلاقاً من ذلك التاريخ. فسعر البنزين في الولايات المتحدة لا يتفاعل فوراً مع انخفاض أسعار النفط الخام؛ إذ إن التراجع الملموس في محطات الوقود يحدث عادة بعد فترة تتراوح بين ستة وعشرة أسابيع من انخفاض سعر خام برنت. والسبب أن جزءاً من المشتقات يكون قد دخل مسبقاً في مسارات النقل، وأن عقود البيع والامتيازات يُعاد ضبطها فصلياً، وأن تسعير البنزين بالتجزئة يتسم بسلوك غير متماثل: فالارتفاع سريع، أما الانخفاض فبطيء وتدريجي. لذلك، فإن أي اتفاق له هدف سياسي داخلي ينبغي أن يُحتسب انطلاقاً من التوقيت المرغوب لتأثيره في الناخب، ثم العودة زمنياً إلى الوراء. وبناء على ذلك، إذا كان من المفترض أن يشعر الناخبون في الضواحي بولايات مثل بنسلفانيا وميشيغان وجورجيا بتراجع ضغط أسعار الوقود في أوائل أكتوبر، فيجب أن تنخفض أسعار الجملة بحلول أواخر أغسطس. ولكي تنخفض أسعار الجملة في أواخر أغسطس، ينبغي أن يدخل خام برنت مساراً هبوطياً واضحاً بحلول أواخر يوليو. ولتحقيق ذلك، كان لا بد أن يدخل مضيق هرمز منذ منتصف يونيو مرحلة مرئية من إزالة الألغام. ومن هنا، فإن توقيع المذكرة في ١٥ يونيو يقع تحديداً عند بداية هذه النافذة. فتأخير أسبوع واحد كان سيؤجل الأثر النفسي والاقتصادي لانخفاض الأسعار إلى أكتوبر، أما تأخير أسبوعين فكان يمكن أن يمنح الديمقراطيين أفضل رواية اقتصادية. وفي المقابل، كان الاتفاق المبكر مكلفاً أيضاً للإدارة الأميركية. فلو أُبرم الاتفاق في أبريل وعاد سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى نطاق ٧٠ دولاراً بحلول يونيو، لتقلص هامش أرباح منتجي النفط الصخري في وقت كانت تتشكل فيه قرارات الاستثمار لعام ٢٠٢٧؛ وهي قرارات تؤثر مباشرة في القاعدة المالية والداعمين الانتخابيين لعام ٢٠٢٨. وكانت حقول برميان وباكن ستفقد أفضل مواسم ربحيتها. لذلك كان ينبغي أن يأتي الاتفاق متأخراً بما يكفي للحفاظ على ربحية النفط الصخري لفصلين إضافيين على الأقل، ومبكراً بما يكفي كي يصل انخفاض أسعار البنزين إلى الناخبين قبل الانتخابات النصفية. وفي هذا الإطار، لا تُعد فترة الأربعين إلى الخمسين يوماً الخاصة بإزالة الألغام عيباً في الاتفاق، بل سمته الأساسية؛ فهي تبدأ خفض أسعار الجملة من أوائل أغسطس، وتحافظ على هوامش أرباح النفط الصخري من تقارير الربع الثاني حتى الدخول في الربع الثالث، وتتيح للرئيس أن يقدم في تجمعات أواخر أكتوبر إنجازين متزامنين: إنهاء الحرب وعودة أسعار البنزين إلى مستوى قريب من الطبيعي. وتضغط دائرتا ترامب الانتخابية والمالية باتجاهين مختلفين؛ فالممولون في قطاع الطاقة يريدون سعراً مستقراً للنفط في نطاق ٨٠ إلى ٩٠ دولاراً، بينما يطلب ناخبو الضواحي في الولايات المتأرجحة بنزيناً دون ٣٫٥٠ دولار. كان الاتفاق المبكر سيضر بالفئة الأولى، فيما كان الاتفاق المتأخر أو غياب الاتفاق سيغضب الفئة الثانية. لذلك، فإن مذكرة تفاهم هرمز ليست حدثاً خارجياً محضاً له تداعيات داخلية، بل أداة داخلية بغطاء من السياسة الخارجية. فالدبلوماسية والألغام والناقلات العالقة وقائع حقيقية، لكن توقيت التوقيع كان منسجماً مع الاحتياجات السياسية في بنسلفانيا وميشيغان أكثر مما تحدد في طهران أو جنيف.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/

LEMONDE

بعد وقف إطلاق النار الموقع مع الولايات المتحدة، النظام الإيراني في موقع قوة

إن توقيع وقف إطلاق النار بين واشنطن وطهران في ١٧ يونيو أطلق مرحلة شديدة الحساسية من المفاوضات حول الموضوع الأكثر جوهرية في الخلاف بين الطرفين، أي البرنامج النووي الإيراني. ولا يمكن مقارنة الاتفاق الجديد بتسوية عام ٢٠١٥ إلا إذا نجحت هذه المحادثات؛ تلك التسوية التي انسحب منها الرئيس الأميركي عام ٢٠١٨، وكان يصفها دائماً بأنها أسوأ اتفاق في تاريخ الولايات المتحدة. غير أن النص القصير والمحدود لوقف إطلاق النار يبيّن أن نقطة انطلاق المفاوضات الجديدة تميل بوضوح لمصلحة إيران. فقد جرى التفاوض على هذا الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران،

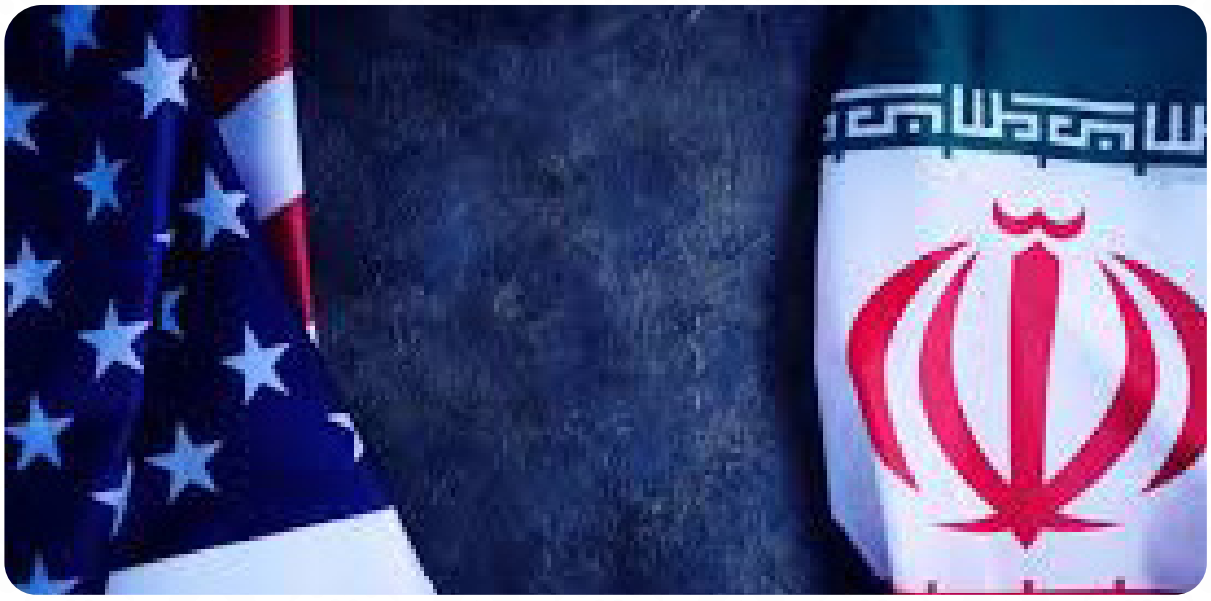

فيما لم يكن لإسرائيل، رغم كونها أحد الفاعلين الثلاثة الرئيسيين في الحرب، دور مباشر في تحديد مضمونه. ومن أبرز نقاط النص إدراج ملف لبنان ضمن الاتفاق، إذ ورد ذكر لبنان ثلاث مرات في البند الأول من أصل أربعة عشر بنداً. ومن الآن فصاعداً، ستوضع قدرة إيران على ضبط حزب الله، وكذلك قدرة الرئيس الأميركي على إلزام إسرائيل بالامتثال للاتفاق، أمام اختبار عملي. وتشعر إسرائيل بالاستياء من هذا الاتفاق، لأنه لم يتناول دعم إيران لشبكة من القوى الوكيلة والميليشيات الإقليمية، وهي مسألة أُضيفت في السنوات الماضية إلى مطالب الغرب من الجمهورية الإسلامية. كما تغيب القدرات الصاروخية والبالستية الإيرانية عن نص وقف إطلاق النار، مع أن المطالب الغربية الأولى كانت تتركز أساساً على البرنامج النووي الإيراني، قبل أن تُضاف إليها تدريجياً الملفات الإقليمية والصاروخية. وفي الواقع، يتركز الاتفاق الجديد قبل كل شيء على هدف طغى، بالنسبة إلى الرئيس الأميركي، على سائر الأهداف: إعادة فتح مضيق هرمز. وفي المقابل، يبقى نص الاتفاق شديد الغموض حيال القضية النووية، بل إنه يخفف نسبياً من أهمية مخزون اليورانيوم عالي التخصيب الذي قُدّم خلال الحرب باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للعمليات. فالصفقة التي تقترحها واشنطن على طهران ذات طبيعة عالية المخاطر: تخلي إيران عن السلاح النووي مقابل ازدهار اقتصادي ناتج عن رفع جميع العقوبات الدولية. ومن زاوية إنسانية وإقليمية، ينبغي النظر إلى وقف الحرب بوصفه أمراً إيجابياً، ولا سيما للبنان الذي أصبح مرة أخرى ضحية حرب لم تكن حربه. وبعد قرابة أربعة أشهر من اندلاع المواجهات، يكشف وقف إطلاق النار مدى عبثية الاتكال على القوة وفراغه. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق لا يضمن بذاته نجاحاً دبلوماسياً. يدخل الطرفان مرحلة التفاوض في ظل تضرر الثقة بينهما إلى حد بعيد؛ فقد وقعت الهجمات الإسرائيلية والأميركية في يونيو ٢٠٢٥ وفبراير ٢٠٢٦ بينما كانت المفاوضات جارية، ولذلك بلغ مستوى انعدام الثقة الآن أدنى درجاته. وفوق ذلك، فإن الجدول الزمني المضغوط جداً المخصص لحل قضايا معقدة لا يبدو واقعياً، حتى مع احتمال تمديد المفاوضات، خصوصاً أن الطرف الإيراني يمتلك خبرة ومهارة كبيرتين في هذه الملفات. كما أن الانتخابات النصفية الأميركية في نوفمبر تقيد إلى حد ما قدرة الرئيس الأميركي على التهديد مجدداً بالقصف، وهو تهديد كشفت الحرب الأخيرة محدوديته فاعليته. ومن هذه الزاوية، تبدو النتيجة العامة للحرب مدمرة: فقد نزعت المصداقية عن استخدام القوة، وجعلت في الوقت نفسه العودة إلى الدبلوماسية أكثر صعوبة؛ وهو وضع يمكن اعتباره مثالاً واضحاً على كارثة استراتيجية.

https://www.lemonde.fr/idees/article/١٨/٠٦/٢٠٢٦/apres-le-cessez-

ARABCENTERDC

ا الصدر والميليشيات وكفاح العراق من أجل السيادة

قد يشكل قرار مقتدى الصدر في ٢٧ مايو ٢٠٢٦ بوضع جناحه المسلح، سرايا السلام، تحت تصرف الدولة العراقية نقطة تحول في الصراع الطويل الذي تخوضه بغداد لاستعادة السيادة. وفي الوقت نفسه، دعا قوات الحشد الشعبي، بوصفها مظلة تضم نحو ٥٠ إلى ٧٠ فصيلاً مسلحاً شيعياً، إلى تسليم أسلحتها إلى الدولة. وجاءت هذه الخطوة في وقت زادت فيه واشنطن ضغوطها على بغداد لنزع سلاح الجماعات

المسلحة وترسيخ احتكار الدولة لاستخدام القوة. ورغم ما ينطوي عليه هذا القرار من قدرة محتملة على مساعدة حكومة علي الزيدي في تعزيز سلطة الدولة، فإن شكوكاً جدية تحيط بالنوايا الحقيقية للصدر. فالبعض يرى في القرار محاولة للحفاظ على دوره السياسي والضغط على الفصائل القريبة من طهران، لا دليلاً على التزام حقيقي ببناء الدولة. كما يعزز التاريخ هذه الريبة؛ ففي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ طُرحت أحاديث عن وقف نشاط سرايا السلام، لكن الجماعة لم تتخلَّ عن سلاحها ولم تفك ارتباطها السياسي بالصدر. وتعود جذور هذا الغموض إلى التجربة التاريخية للتيار الصدري. فبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تحول جيش المهدي بقيادة الصدر سريعاً إلى قوة عسكرية واجتماعية مؤثرة. وأعلن الصدر وقفاً لإطلاق النار في أغسطس ٢٠٠٧، ثم علّق نشاط جيش المهدي إلى أجل غير مسمى في أغسطس ٢٠٠٨، لكنه عاد في يونيو ٢٠١٤، رداً على فتوى آية الله السيستاني لمواجهة داعش، إلى تشكيل سرايا السلام، وهي قوة مثلت عملياً إعادة ترتيب لجيش المهدي نفسه. وهذه القدرة على إحياء الذراع المسلحة بعد حلّها ظاهرياً تجعل وعده الحالي بنزع السلاح موضع تشكيك. وتكتسب توقيتات قرار الصدر أهمية خاصة. فالحكومة الجديدة برئاسة الزيدي تؤكد سلطة الدولة، فيما يتزايد الاستياء الشعبي من ممارسات الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة. كما صعّدت إدارة ترامب ضغوطها على بغداد، ولا سيما ضد الجماعات المتحالفة مع طهران، والتي استهدف بعضها، خلال حرب إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بنى عسكرية أميركية وأهدافاً مدنية في العراق والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي ٩ مايو ٢٠٢٦، أفيد بأن لجنة تضم الزيدي ومحمد شياع السوداني وهادي العامري تعمل على إعداد خطة تنفيذية لنزع سلاح الجماعات المسلحة. وبعد إعلان الصدر، تعهدت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي أيضاً بنقل أسلحتها إلى الدولة، غير أن مؤشرات جدية على انخراط كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء لا تزال غائبة. فهذه الجماعات القريبة من إيران تستمد قوتها السياسية من قدراتها العسكرية وشبكاتها الإقليمية وارتباطها بمحور المقاومة، بينما يمتلك التيار الصدري قاعدة اجتماعية ودينية وسياسية أوسع، ولا يحتاج بالقدر نفسه إلى جناح مسلح ظاهر. وتبقى مسألة «سيطرة الدولة» في العراق معقدة، لأن كثيراً من هذه الجماعات يُعد قانونياً جزءاً من الدولة؛ إذ يتلقى الحشد الشعبي نحو ٣/٥ مليارات دولار سنوياً من الميزانية الوطنية، فيما لا تزال بعض فصائله موالية لقادتها لا لسلسلة قيادة الجيش. وتبرز ثلاثة سيناريوهات: اندماج حقيقي في قيادة موحدة، أو اندماج ناقص مع بقاء نفوذ قادة الميليشيات، أو تسليم الأسلحة الثقيلة مع الاحتفاظ بقدرات مسلحة أخرى. فالمسألة ليست السلاح وحده، بل بنية السلطة التي تحدد كيفية استخدامه. وفي النهاية، يتوقف نجاح نزع السلاح على قدرة مؤسسات العراق الوطنية على إصلاح القطاع الأمني ومواجهة شبكات النفوذ الإيراني، أكثر مما يتوقف على نفوذ الصدر. ومن المرجح أن يكون انخراط الفصائل الشيعية المتشددة المرتبطة بالمرشد الإيراني والحرس الثوري محدوداً؛ لذلك يبقى خطر تحول نزع السلاح إلى إجراء شكلي قائماً، قد يرفع عن بعض الجماعات صفة «الفاعلين المتمردين المرتبطين بإيران»، لكنه لن يضمن سيادة العراق من دون نقل فعلي للسلطة السياسية والعسكرية إلى الدولة.

https://arabcenterdc.org/resource/sadr-the-militias-and-iraqs-struggle-

REUTERS

هل ستُغيّر مساعي مصدّري الخليج الفارسي للالتفاف على هرمز وجه المنطقة؟

أظهرت حرب إيران مدى خطورة اعتماد منتجي النفط والغاز في الخليج الفارسي على عنق زجاجة واحد لتصدير الطاقة. فإغلاق مضيق هرمز، الذي كان يُتصوَّر لسنوات بوصفه سيناريو كارثياً وبعيد الاحتمال، أصبح الآن تجربة واقعية، ووضع حكومات المنطقة أمام ضرورة استراتيجية: تنويع مسارات التصدير، حتى بكلفة باهظة للغاية. كان الافتراض السائد أن إغلاق هرمز يتطلب عملية عسكرية واسعة، وأن إيران ستتجنب مثل هذه الخطوة بسبب اعتمادها على صادراتها، لكن هذا التقدير ثبت خطؤه. فقد تمكنت إيران، باستخدام طائرات مسيّرة رخيصة وزوارق صغيرة وألغام، من فرض حصار شبه كامل، مع استمرارها في تصدير نفطها، على الأقل إلى أن

فرضت البحرية الأميركية حصاراً منفصلاً على الملاحة الإيرانية. وكانت النتيجة احتجاز نحو خُمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، وتعطيل ما يقارب ١١ مليون برميل يومياً من إنتاج النفط، وتوقف عدد من المصافي ومنشآت الغاز الطبيعي المسال. وحتى إذا اتجهت واشنطن وطهران نحو اتفاق سلام دائم، فإن خطر إغلاق هرمز مجدداً لم يعد احتمالاً نظرياً، بل أصبح خطراً دائماً على المنطقة والاقتصاد العالمي. ومن ثم، بات إنشاء مسارات بديلة لتصدير الطاقة والمواد الكيماوية والأسمدة مسألة مرتبطة بالبقاء الاقتصادي لدول الخليج الفارسي. وتمثل السعودية أوضح مثال على أهمية الاستثمار المسبق في المسارات البديلة؛ فقبل الحرب كانت تنقل نحو ٦٠ في المئة من صادراتها النفطية عبر خط أنابيب يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر من ساحل الخليج الفارسي إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وهو مسار بُني في ثمانينيات القرن الماضي تحديداً لتقليل الهشاشة أمام هذا السيناريو. وقد سمح هذا الاستشراف لصندوق النقد الدولي بتوقع نمو الاقتصاد السعودي في عام ٢٠٢٦ بنسبة ٣/١ في المئة، أي أقل بـ١/٤ نقطة مئوية فقط من التقديرات السابقة للحرب. في المقابل، قد تواجه قطر، التي لا تملك مساراً بديلاً لتصدير النفط والغاز الطبيعي المسال، انكماشاً اقتصادياً بنسبة ٨/٦ في المئة هذا العام بعد نمو بلغ ٢/٨ في المئة عام ٢٠٢٥. أما الإمارات، فتمكنت من الحفاظ على جزء من صادراتها عبر خط أنابيب الفجيرة خارج المضيق. ورغم أن الفجيرة تعرضت لنيران إيرانية، واصلت أبوظبي تصدير نحو ١/٨ مليون برميل يومياً، أي ما يعادل تقريباً نصف إنتاجها قبل الحرب، وهي تسرّع الآن بناء خط أنابيب ثانٍ إلى الفجيرة لمضاعفة القدرة التصديرية بحلول عام ٢٠٢٧. ويجد العراق نفسه في وضع أكثر صعوبة، لأن الجزء الأكبر من إنتاجه يتركز في الجنوب ويعتمد بشدة على هرمز. وتُدرس خيارات تطوير المسارات الشمالية عبر تركيا وسوريا، لكن العقبات الأمنية والسياسية لا تزال جدية. أما تحدي قطر والكويت فأكثر تعقيداً، لأنهما لا تملكان مسارات داخلية بديلة، وستضطران للاعتماد على الجيران لتجاوز هرمز. فقطر، بوصفها مصدّراً رئيسياً للغاز الطبيعي المسال، تحتاج للوصول إلى خارج المضيق عبر الإمارات إلى الفجيرة أو عُمان، أو عبر الأراضي السعودية إلى البحر الأحمر؛ وهي خيارات ترفع كلفة بناء قدرات تسييل جديدة وتزيد اعتماد قطر السياسي والاستراتيجي على الرياض أو أبوظبي. وقد تضطر الكويت أيضاً إلى تعميق التكامل الطاقوي مع السعودية. ويتمثل رد آخر لدول الخليج الفارسي في التنويع الجغرافي خارج المنطقة، إذ توسع شركات الطاقة الوطنية أصولها في النفط والغاز والتكرير والغاز الطبيعي المسال والتخزين والطاقات المتجددة خارجياً لبناء إيرادات أكثر مقاومة لأزمات الخليج الفارسي. وبالمحصلة، قد تعيد المنافسة على تجاوز هرمز رسم التحالفات الإقليمية واستراتيجيات الدول ومسارات الاستثمار لعقود مقبلة.

https://www.reuters.com/commentary/reuters-open-

RT

مجموعة السبع تدرس إنتاج الأسلحة بترخيص في أوكرانيا؛ لماذا الآن؟

تدرس دول مجموعة السبع خطة تتيح لأوكرانيا، عبر منح تراخيص، إنتاج جزء من الأسلحة الغربية داخل أراضيها، بما في ذلك صواريخ الدفاع الجوي والصواريخ بعيدة المدى. وقد شدد البيان الختامي للاجتماع الأخير للمجموعة في جنيف على زيادة تزويد أوكرانيا بقدرات الدفاع الجوي، والأنظمة الإضافية، والصواريخ الاعتراضية، والقدرات بعيدة المدى، كما أعلن أن منح تراخيص لتوسيع الإنتاج العسكري الأوكراني بات قيد البحث. ويقوم المنطق الأساسي لهذه الخطة على

تعويض نقص إنتاج الأسلحة كثيفة الاستهلاك في الغرب؛ إذ يرى بعض المسؤولين الأوروبيين أن الإنتاج الحالي لا يكفي لتلبية احتياجات الحرب، ويمكن سد جزء من هذه الفجوة عبر منح التراخيص لشركات تمتلك طاقات إنتاجية، بما في ذلك شركات أوروبية وأوكرانية. ويأتي ذلك في وقت كانت الولايات المتحدة، تقليدياً، نادراً ما تمنح شركاءها تراخيص لإنتاج أسلحة متقدمة، مفضلة بيع المنتجات الجاهزة أو إنشاء خطوط إنتاج خارجية من دون نقل التكنولوجيا. غير أن الحاجة المستمرة إلى تزويد أوكرانيا بالسلاح، والاستهلاك الواسع للذخائر في الهجوم الأميركي ــ الإسرائيلي على إيران، قد يكونان غيّرا حسابات واشنطن. أما إنتاج صواريخ الدفاع الجوي الخاصة بمنظومة باتريوت داخل أوكرانيا، فيُقال إنه خيار قيد الدراسة، وإن لم يُتخذ قرار نهائي بعد. وقد طالبت كييف واشنطن مراراً خلال السنوات الماضية بمثل هذه التراخيص، لكن طلباتها رُفضت حتى الآن، كما بقيت شركات السلاح الأميركية الكبرى حذرة إزاء الاستثمار المباشر في أوكرانيا بسبب المخاطر الواضحة الناجمة عن الحرب مع روسيا. مع ذلك، يظل مدى قدرة أوكرانيا الفعلية على الإنتاج الكمي للأسلحة المعقدة موضع شك كبير. فقد ورثت البلاد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي صناعة عسكرية واسعة، غير أن هذه القدرات تراجعت خلال العقود اللاحقة، وفاقمت حرب دونباس ثم الحرب مع روسيا هذا المسار، ولا سيما أن جزءاً مهماً من المصانع كان يقع في شرق البلاد. وتُظهر أمثلة مثل مدفع الهاوتزر ذاتي الحركة «بوهدانا» أن كثيراً من الأسلحة المسماة محلية تعتمد بدرجة كبيرة على مكونات وتكنولوجيا أجنبية، من قذائف الناتو عيار ١٥٥ ملم وشاسيهات الشاحنات الأوروبية، وصولاً إلى الغموض حول مصدر سبطانة المدفع. وحتى الهاون M120-١٥ «مولوت»، المنتج منذ عام ٢٠١٦، اكتسب سمعة سلبية بسبب انفجار القذائف داخل السبطانة وعيوب قاتلة أخرى. وفي مجال الطائرات المسيّرة، توصف المنتجات الأوكرانية غالباً بأنها تجميع محلي لمكونات مستوردة. كما يُقدَّم صاروخ كروز FP-٥ «فلامينغو» مثالاً على حدود الصناعة الأوكرانية؛ فهو مشروع مركب من أجزاء غير متجانسة، ورأس حربي مستمد من قنبلة أميركية حرة السقوط، ومحركات سوفييتية قديمة يُرجح أنها استعيدت من طائرات تدريب خارجة من الخدمة. وقد يكون لخطة منح تراخيص الإنتاج هدف آخر، هو تفكيك مركزية سلسلة إنتاج السلاح وتقليل احتمال الضربات الروسية الانتقامية، مع تقديم هذه الأسلحة بوصفها منتجات أوكرانية محلية. وفي هذا السياق، تَرِد الإشارة إلى منشآت مرتبطة بالإنتاج العسكري الأوكراني في بريطانيا وألمانيا والدنمارك وهولندا ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية التشيك وبولندا وتركيا وإسرائيل. وبالتوازي، تكشف الهجمات الواسعة بالطائرات المسيّرة ضد موسكو حجم التوتر؛ ففي موجة واحدة، جرى اعتراض ما لا يقل عن ١٩٤ مسيّرة في اتجاه العاصمة الروسية وأكثر من ٥٥٠ مسيّرة في أنحاء البلاد. كما فُسّر الهجوم المسيّر على حافلة تقل فريقاً بيلاروسياً لكرة القدم الأطفال في منطقة بريانسك، والذي أدى إلى مقتل امرأة بالغة وإصابة ستة أطفال على الأقل، بوصفه مؤشراً إلى محاولة توسيع نطاق الحرب وجرّ بيلاروس إلى الأزمة.

https://www.rt.com/russia/-٦٤١٧٥٢nato-ukraine-weapons-production/

GLOBAL TIMES

أوروبا والصين؛ من وهم إدارة بكين إلى واقع الاعتماد المتبادل

إن الاجتماع الأخير لمجموعة السبع، بإعادته ملف «الصادرات الصينية» إلى جدول الأعمال، لم يكشف مجرد خلاف تجاري، بل أظهر مؤشراً على انهيار أعمق في التنسيق داخل الغرب. فقد أوضحت الولايات المتحدة في هذا الاجتماع أنها غير مستعدة لانتظار أوروبا كي تلتحق بها في الموقف. وكانت رسالة واشنطن صريحة: لقد بدأت الولايات المتحدة تحركها، ولن توقفه بانتظار وصول الحلفاء إلى إجماع. بل جرى التأكيد على أنه «ليس مطروحاً أن أبطئ مساري لأرى ما إذا كان بإمكاننا التنسيق معهم أم لا». وفي الواقع، لم يفعل قادة مجموعة السبع سوى الإقرار بوجود مشكلة، فيما

أحالوا القرارات الأساسية إلى مجموعة العشرين. ولا تعكس هذه النتيجة خوفاً أوروبياً أو نزعة محافظة، بقدر ما تمثل النتيجة الطبيعية لمحاولة تنسيق سياسة تجاه الصين ضمن إطار لا تكون الصين نفسها حاضرة فيه. وقد رأت بعض التحليلات أن بطء أوروبا نابع من خشيتها من انتقام صيني ومن شكوكها في مدى الدعم الأميركي، غير أن هذا التفسير يبقى ناقصاً. فالعلاقة بين أوروبا والصين لا ينبغي أن تُفهم بوصفها منافسة وجودية قائمة على القوة وحدها. وفي الحقيقة، لا تتحرك أوروبا من موقع سلبي تماماً؛ إذ صرّح مسؤول تجاري رفيع في الاتحاد الأوروبي بأن العجز التجاري مع الصين يتحول إلى وضع «غير قابل للاستمرار». ومن ثم، فإن المسألة الأساسية ليست شللاً أوروبياً ناجماً عن الخوف من الصين، بل تشدد الموقف الأوروبي في ظل غياب شريك موثوق للتنسيق .أما المشكلة الأعمق لدى أوروبا، فتتمثل في الإطار الذهني غير المختبر الذي حكم سياستها تجاه الصين خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد استند هذا التصور إلى النظر إلى الصين باعتبارها موضوعاً لـ«انخراط وإصلاح» غربيين؛ دولة ينبغي أن تتلقى القواعد الدولية لا أن تسهم في صياغتها. كما رأت أوروبا نفسها مصدّراً للمعايير، واعتقدت أنها قادرة على إدارة سلوك الصين عبر الوصول إلى الأسواق، والاندماج المتعدد الأطراف، ووضع المعايير الفنية. غير أن ذلك العالم لم يعد قائماً. فالقدرة التنافسية الصينية في السيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية، والبطاريات، والتصنيع المتقدم، هي نتاج تراكم بنيوي في الطاقة الصناعية، لا مجرد «إغراق رخيص» يمكن احتواؤه بأدوات تنظيمية. وفي مجال العناصر الأرضية النادرة والمعادن الحيوية، تبدو تبعية أوروبا البنيوية للصين أكبر من تبعية الصين لأوروبا. فالصين اليوم، بوصفها قوة صناعية مستقلة ذات تجارة متنوعة، تختلف جذرياً عن الصين التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية قبل جيل، ويمكن أن تكون شريكاً صناعياً للاتحاد الأوروبي. كما ينبغي تصحيح تصور آخر: الصين لا تسعى إلى «هزيمة» أوروبا. فجزء من الاختلال التجاري الثنائي يعود إلى القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي نفسه على تصدير التقنيات المتقدمة إلى الصين. فأوروبا تشكو في الوقت ذاته من العجز التجاري، وتقيّد نقل التكنولوجيا، وتحاول الحفاظ على موقعها الأخلاقي الأعلى؛ غير أن هذه المواقف الثلاثة لم تعد متسقة في الظروف الراهنة. والمسار الصحيح هو التخلي عن الأوهام القديمة وفتح حوار حقيقي مع الصين لمعالجة المشكلات. وكلما جرت هذه المراجعة في وقت أبكر، ازدادت فرص بناء علاقة أكثر استقراراً وواقعية وأقل كلفة بين أوروبا والصين.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦٣٨٤٢/٢٠٢٦٠٦.shtml

GLOBALTIMES

الوثيقة البيضاء الصينية حول الحوكمة العالمية؛ تحدّي بكين للنظام الدولي بقيادة الغرب

نشرت الحكومة الصينية في ١٧ يونيو ٢٠٢٦ وثيقة بيضاء بعنوان «حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً: مبادئ الصين ومقترحاتها وإجراءاتها»، شرحت فيها الإطار الفكري والمبادرات والخطوات العملية التي تطرحها بكين لإصلاح نظام الحوكمة العالمية وتحسينه. وتستند الوثيقة إلى فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، وتعرّف هدفها بأنه الاستجابة الفعالة للتحديات العالمية، وتقليص الاختلالات البنيوية في النظام الدولي، وبناء توافق

وتعاون أوسع بين الدول. فمنذ طرح مفهوم «الحوكمة العالمية» في أوروبا في تسعينيات القرن الماضي، لم يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق مستقر حول أسئلته الجوهرية: من ينبغي أن يحكم، وكيف ينبغي أن تتم الحوكمة، ولمصلحة من؟ ويُعزى السبب الرئيسي إلى الهيمنة الخطابية الغربية؛ وهي هيمنة لم تنجح في ردم فجوات السلام والتنمية والأمن والثقة، ولا في تصحيح المظالم التاريخية. وفي هذا السياق، بقي جزء كبير من دول الجنوب العالمي على الهامش، بل إن الذهنية الهيمنية لبعض القوى الكبرى حوّلت في بعض الحالات «الحوكمة العالمية» إلى «حكم العالم». كما يُقدَّم تراجع سلطة الأمم المتحدة والضغوط متعددة المستويات على النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بوصفهما مؤشرين على هذه الأزمة البنيوية. وفي عام ٢٠٢٥، طرحت الصين مبادرة الحوكمة العالمية للإجابة عن السؤال المركزي للعصر الراهن بشأن شكل النظام المنشود للحوكمة العالمية وسبل إصلاحه. وتقوم هذه المبادرة على خمسة مبادئ رئيسية: المساواة في السيادة، وسيادة القانون في العلاقات الدولية، والتعددية، والنهج المتمحور حول الشعوب، والنتائج العملية. وتقف هذه المبادئ في مواجهة النظام التقليدي القائم على «المركز والأطراف» ومنطق «الحق للأقوى»، مؤكدة العدالة بدلاً من الهيمنة، والاحتكام إلى القانون بدلاً من الفوضى، والتعاون بدلاً من المواجهة، والعمل بدلاً من الشعارات.وعلى الرغم من اختلاف أكثر من ١٩٠ دولة في العالم من حيث نظمها الاجتماعية ومساراتها التنموية وظروفها الوطنية، فإن مطلبها المشترك هو المشاركة المتكافئة، وصنع القرار المتكافئ، والاستفادة المتكافئة من نظام الحوكمة العالمية. ومن هذا المنظور، لا تعني المبادرة الصينية إنشاء نظام جديد كلياً، بل تمثل محاولة لجعل النظام القائم أكثر توافقاً مع حقائق العالم المتغيرة والاحتياجات الملحة للشعوب. ويُقدَّم مبدأ «التشاور المشترك، والمشاركة المشتركة، والمنفعة المشتركة» بوصفه أساس بناء التوافق في هذه المبادرة. ومعيار نجاح الحوكمة العالمية هو قدرتها على حل المشكلات الواقعية. ولإثبات الطابع العملي لمقترحها، تستند الصين إلى تجارب من قبيل الإسهام في تسوية الأزمات الدولية، ودفع مبادرة الحزام والطريق، والدفاع عن مطالب دول الجنوب العالمي، وإصلاح قواعد الحوكمة في المجالات الناشئة، وإنشاء آليات مثل المنظمة الدولية للوساطة. كما تقترح للمستقبل تسعة مسارات رئيسية للإصلاح. وخلال أقل من عام، رحبت قرابة ١٦٠ دولة ومنظمة دولية بهذه المبادرة أو أيدتها، وانضمت أكثر من ٦٠ دولة إلى «مجموعة أصدقاء الحوكمة العالمية». ويُنظر إلى إصلاح الحوكمة العالمية باعتباره شأناً يخص جميع الدول، ويتطلب الاستمرارية والصبر والحكمة والشجاعة. وتمتلك دول الجنوب العالمي الحق والإرادة والقدرة على التحول إلى قوة رئيسية في هذا المسار، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث ينبغي تعزيز تمثيل الدول النامية وصوتها، ولا سيما أفريقيا. ومع ذلك، يجب ألا يقود هذا النهج إلى مواجهة بين الجنوب العالمي والشمال العالمي، لأن تحسين الحوكمة العالمية غير ممكن من دون تعاون الشمال والجنوب. وعلى الدول المتقدمة أن تضطلع بمسؤولياتها عبر تقديم مزيد من الموارد والمنافع العامة، فيما ينبغي للدول النامية، من خلال الوحدة وتعزيز الذات، أن تؤدي نصيبها المتناسب في هذا المسار.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦٣٨١٨/٢٠٢٦٠٦.shtml

الخلاصة والتحليل الخبير

إن مجمل السرديات التي نُشرت خلال الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام ومراكز التفكير والدوائر التحليلية الدولية بشأن حرب إيران، واتفاق وقف إطلاق النار، ومضيق هرمز، وتنافس القوى الكبرى، وتداعيات ذلك الإقليمية، يرسم صورة واحدة لكنها متعددة الطبقات: لقد دخل الشرق الأوسط مرحلة تُفعَّل فيها في وقت واحد أدوات القوة الكلاسيكية، من الهجوم العسكري والعقوبات والردع النووي والتحكم بمسارات الطاقة إلى التحالفات الأمنية، غير أن أياً منها لم يعد قادراً بمفرده على إنتاج نظام مستقر. وفي هذا الإطار، يبدو الاتفاق الأخير بين إيران والولايات المتحدة أقرب إلى بداية مرحلة أكثر تعقيداً من المساومة الاستراتيجية منه إلى نهاية الأزمة؛ وهي مرحلة تسعى فيها طهران وواشنطن وتل أبيب وبكين وموسكو ودول الخليج الفارسي العربية إلى تحويل كلفة الحرب إلى فرصة جيوسياسية. ففي الرواية الغالبة لدى الإعلام والمحللين الغربيين، لم تخرج إيران من الحرب بوصفها لاعباً مهزوماً، بل كقوة اكتسبت رافعة ردع جديدة هي مضيق هرمز. فهذا الممر، الذي كان يُطرح سابقاً غالباً كمخاطرة نظرية في حسابات أسواق الطاقة، تحول الآن إلى أداة فعلية في سياسة القوة. وقد أظهر إغلاق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه أن طهران قادرة، من دون الاتكال على ردع نووي معلن، على الضغط على الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنظور، باتت السيطرة على هرمز تمنح إيران شكلاً من «الردع الاقتصادي» القادر على رفع كلفة أي هجوم مستقبلي عليها بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما الإقليميين. غير أن هذه الرافعة نفسها قد تتحول إلى فخ استراتيجي لإيران. فالتحليلات النخبوية تحذر من أن محاولة طهران تحويل هرمز من أداة ردع إلى مصدر دخل دائم، عبر الرسوم أو التصاريح أو ضبط المسارات أو تقييد عبور السفن الغربية ضمن نظام إداري جديد، قد تُضعف قيمته الردعية. فقوة هرمز تكمن في التهديد بإغلاقه، لا في تحويله إلى مصدر إزعاج دائم للتجارة العالمية. ومن هنا، تجد إيران نفسها أمام خيار استراتيجي: استخدام هرمز لجني الدخل وفرض المكانة، أو الحفاظ عليه كضمانة أمنية بعيدة المدى؛ أما الجمع بين الأمرين، فيبدو صعباً في الظروف الراهنة. ويفهم اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة في هذا السياق أيضاً؛ إذ تعدّه تحليلات كثيرة لا تسوية شاملة، بل تفاهمًا مؤقتًا لشراء الوقت. فوفق السرديات المنشورة، أرجأ النص المؤلف من أربعة عشر بنداً القضايا الشائكة، مثل البرنامج النووي، ومخزون اليورانيوم المخصب، وآليات التحقق، ومستقبل العقوبات، إلى مفاوضات تستمر ستين يوماً. وفي المقابل، وُضعت إعادة فتح هرمز، وإنهاء الحصار البحري الأميركي، وإتاحة بيع النفط الإيراني في قلب الاتفاق. ويكشف هذا الترتيب أن الأولوية العاجلة لواشنطن لم تكن حل الملف النووي من جذوره، بل احتواء التداعيات الاقتصادية للحرب، وتخفيف ضغط أسواق الطاقة، وإدارة آثار الأزمة داخلياً. وفي بعض القراءات، يكتسب توقيت الاتفاق أهمية تفوق مضمونه؛ إذ لا يُنظر إلى مهلة الأربعين إلى الخمسين يوماً لإزالة الألغام في هرمز كضرورة فنية فحسب، بل كجزء من حساب سياسي داخلي أميركي. فانخفاض أسعار النفط الخام ينعكس عادة على أسعار البنزين في الولايات المتحدة بعد ستة إلى عشرة أسابيع، ما يجعل توقيع الاتفاق في منتصف يونيو عاملاً قادراً على إحداث تراجع ملموس في أسعار الوقود مع اقتراب الخريف وقبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر ٢٠٢٦. ومن هذه الزاوية، يسعى اتفاق هرمز إلى تحقيق هدفين متعارضين في آن واحد: الحفاظ على ربحية صناعة النفط الصخري والمانحين في قطاع الطاقة عبر إبقاء أسعار النفط عند مستوى ملائم، وخفض أسعار البنزين لناخبي الولايات المتأرجحة. وهكذا يتحول الاتفاق، في هذه القراءة، إلى أداة داخلية بغطاء من السياسة الخارجية. أما إقليمياً، فقد كان الأثر الأبرز للحرب هو المراجعة الجذرية التي باشرتها الدول العربية في الخليج الفارسي لأمن الطاقة. فقد أثبت إغلاق هرمز أن اعتماد مصدّري النفط والغاز والمواد الكيماوية والأسمدة على عنق زجاجة واحد يمثل خطراً وجودياً. وتشير البيانات إلى أن نحو خمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية تعرضت للاضطراب، وأن ما يقارب أحد عشر مليون برميل يومياً من إنتاج النفط في المنطقة توقف. وتمكنت السعودية، بفضل خط أنابيب يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، من نقل نحو ٦٠ في المئة من صادراتها قبل الحرب عبر مسار بديل، ولذلك كانت أضرارها أقل نسبياً. وقد قُدّر نمو اقتصادها في عام ٢٠٢٦ بنسبة ٣/١ في المئة رغم الحرب، أي أقل بـ١/٤ نقطة مئوية فقط من تقديرات ما قبل الحرب. في المقابل، تواجه قطر، التي لا تمتلك مساراً بديلاً فعالاً لتصدير الغاز الطبيعي المسال، خطر انكماش اقتصادي بنسبة ٨/٦ في المئة بعد نمو بلغ ٢/٨ في المئة عام ٢٠٢٥. أما الإمارات، فاستطاعت عبر خط أنابيب الفجيرة تصدير نحو ١/٨ مليون برميل يومياً، أي ما يقارب نصف إنتاجها قبل الحرب، وهي تسعى الآن إلى مضاعفة قدرة الفجيرة بحلول عام ٢٠٢٧. وتعني هذه التطورات بداية سباق جديد لتجاوز هرمز؛ سباق قد يعيد تشكيل جغرافيا الخليج الفارسي السياسية لعقود مقبلة. فبسبب القيود الجغرافية، ستضطر قطر والكويت إلى الاعتماد على السعودية أو الإمارات أو عُمان في بناء مسارات بديلة، وهو اعتماد يمكن أن يعيد تعريف تحالفات الطاقة وينقل

الخلافات السياسية السابقة، بما فيها توترات الدوحة مع الرياض وأبوظبي، إلى المجالين البنيوي والاستراتيجي. وعلى نطاق أوسع، من المرجح أن تزيد شركات النفط والغاز الوطنية الخليجية استثماراتها الخارجية في المصافي والتخزين والغاز الطبيعي المسال والأصول الإنتاجية خارج المنطقة لتحصين جزء من إيراداتها من مخاطر هرمز. وبالتوازي، كشفت حرب إيران وما أعقبها من اتفاق عن اتساع الفجوة بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ إذ تفيد بعض السرديات بأن نتنياهو كان يميل إلى مواصلة الضغط العسكري، واستهداف البنى التحتية للطاقة الإيرانية، والحفاظ على الرافعة العسكرية في لبنان، بينما اتجه ترامب، بعد إدراكه التداعيات الاقتصادية للحرب، نحو الاتفاق. ويحظى ملف لبنان في نص الاتفاق ووقف إطلاق النار بأهمية خاصة، لأن قدرة إيران على ضبط حزب الله وقدرة الولايات المتحدة على ضبط إسرائيل ستتحولان إلى اختبار عملي لصلابة الاتفاق. فإذا واصلت إسرائيل هجماتها، أو اعتبرت إيران استمرار الوجود الإسرائيلي في لبنان انتهاكاً للاتفاق، فقد يصبح وقف إطلاق النار هشاً بسرعة. وعلى مستوى النظام العالمي، حملت الحرب دروساً مهمة للصين وروسيا. فمن المرجح أن تستخلص بكين ثلاث نتائج: ضرورة تعميق العلاقة مع مراكز القوة الفعلية في إيران، بما في ذلك الحرس الثوري؛ وأهمية الاحتياطيات الاستراتيجية للطاقة وتنويع واردات النفط؛ وإمكان استخدام روافع سلاسل الإمداد الحيوية بدلاً من تعطيل الملاحة مباشرة. وتتحدث التقديرات عن احتياطي نفطي استراتيجي صيني يبلغ نحو ١٫٣ مليار برميل، كما أن انخفاض واردات الصين النفطية من ١١٫٦ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٥ إلى ٧٫٨ ملايين برميل في مايو يبيّن أن بكين استطاعت إدارة جزء من الضغط عبر مخزونها. وفي الوقت نفسه، ستراقب الصين على الأرجح عملية إعادة بناء المخزونات التسليحية الأميركية بعد الحرب بحساسية استخبارية وأمنية عالية. أما روسيا، فدخلت النقاش من زاوية مختلفة عبر تحديث مفهومها للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، مركزة على احترام السيادة، وعدم التدخل، وعدم قابلية الأمن للتجزئة، وخطوط الاتصال الطارئة، والشفافية العسكرية، والحد من التسلح، وحماية الملاحة، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ورغم ما يواجهه هذا الطرح من عقبات كبرى، كغياب الثقة وتنافس القوى الخارجية والانقسامات الإقليمية، فإنه يبين أن الفاعلين غير الغربيين يحاولون استثمار تراجع الدور الأميركي في الخليج الفارسي لعرض نماذج أمنية بديلة. وإلى جانب ذلك، تفاقمت أزمة النظام النووي العالمي في الخلفية؛ ففشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٦، بعد إخفاقي ٢٠١٥ و٢٠٢٢، يدل على ضغط متزايد على النظام النووي. فالمعاهدة، التي تضم ١٩١ عضواً وكانت تعد ركناً أساسياً في ضبط التسلح النووي، تواجه اليوم توسع ترسانات الصين وفرنسا وبريطانيا، وانقضاء معاهدة نيو ستارت، وغياب قيود ملزمة على ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا. كما أظهر الخلاف حول إيران وكوريا الشمالية ومحطة زابوريجيا أن منع الانتشار لم يعد ملفاً فنياً فحسب، بل بات ساحة تنافس جيوسياسي. وفي العراق أيضاً، انعكست تطورات ما بعد حرب إيران سريعاً. فقرار مقتدى الصدر وضع سرايا السلام تحت سلطة الدولة ودعوته الحشد الشعبي إلى تسليم السلاح يبدوان ظاهرياً منسجمين مع أجندة السيادة الوطنية لحكومة علي الزيدي، لكن واقع العراق أعقد من ذلك. فالحشد الشعبي جزء قانوني من الدولة ويتلقى نحو ٣٫٥ مليارات دولار سنوياً من الموازنة، إلا أن كثيراً من فصائله تدين بالولاء لقادتها وشبكات قريبة من طهران. لذلك لا تكمن المسألة في تسليم شكلي للسلاح، بل في نقل حقيقي للسلطة السياسية والعسكرية إلى الدولة. ومع ضغط واشنطن على بغداد لكبح نفوذ إيران، ورؤية الجماعات القريبة من طهران للحرب كجزء من معركة محور المقاومة، قد يؤدي نزع السلاح إلى تعميق الانقسامات الشيعية العراقية. وفي المحصلة، تؤكد الرواية النخبوية الدولية والإقليمية نقطة مشتركة: الحرب لم تنته، بل غيّرت شكلها. فقد انتقل الميدان من سماء إيران ومياه هرمز إلى طاولة المفاوضات، وأسواق الطاقة، وخطوط الأنابيب، والمعاهدات النووية، والسياسة الداخلية الأميركية، والفجوة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتنافس الصيني ــ الأميركي، والمشاريع الأمنية الروسية، والمعادلات الداخلية العراقية. ويقف الشرق الأوسط اليوم على عتبة نظام ليس أميركياً بالكامل، ولا متعدد الأقطاب بالكامل، ولا يزال بعيداً عن أن يكون نظاماً محلياً إقليمياً راسخاً؛ وهي حالة تفتح الباب أمام ترتيبات أمنية جديدة، لكنها في الوقت نفسه تزيد خطر عودة الأزمة في صيغة أكثر تعقيداً.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.